

روا ندا: ما بين التنمية الاقتصادية والاستبداد : مقارنة على النموذجين
السوري واليمن

الباحث جميل مازن شقورة

ورقة تحليلية صادرة عن مركز الحوكمة وبناء السلام

June 2020

Website: <http://www.mena-acdp.com/2018/01/25/>

Twitter: <https://twitter.com/gcpb11>

For contact: dr. Moosa Elayah, elayahmaa@gmail.com



رواندا: ما بين التنمية الاقتصادية والاستبداد : مقارنة على النموذجين السوري واليمن

الباحث جميل مازن شقورة

المقدمة :

حققت رواندا بعد انتهاء جريمة الإبادة الجماعية التي حصدت أرواح ما يقارب مليون شخص نموذجاً متميزاً في التنمية الاقتصادية، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 353 دولار الى 620 دولار في الفترة الممتدة ما بين 1990 حتى 2012، وجلبت استثمارات اجنبية وصلت الى 110 مليون دولار، وانتقلت من مرتبة "مكبوتة" في مجال حرية العمل الى " الحرية المعتدلة" ثم الى "حرة في معظمها"، وارتفع مؤشر التنمية (HDI) الذي يتضمن الجوانب التعليمية والصحية الى جانب النمو الاقتصادي من 0.238 عام 1990 الى 0.50 عام 2013 (ماتفيس، 2015).

تحاول هذه الدراسة أن تبرز الجانب الأخر لهذه التنمية، حيث تم التأسيس لحكم سلطوي يسيطر على كافة جوانب الحياة ويقوض الحريات العامة في البلاد من خلال هذه التنمية الاقتصادية ومن خلال العديد من الوسائل مثل قانون ايدولوجية الإبادة الجماعية ومخيمات الانغاندو ومحاكم الغاتشاتشا، وساهمت هذه الوسائل في أن تطبق الجبهة الوطنية الرواندية قبضتها على الحياة والحريات السياسية في البلد. بحسب التقرير السنوي لمنظمة Freedom House عام 2019 تم تصنيف رواندا على انها بلد "غير حر"، وحصلت في تقييم الحريات والحقوق السياسية والحريات المدنية على 6 من اصل 7، حيث أن العلامة 7 تعبر عن الأقل حرية.

سوف تحاول هذه الدراسة شرح الالية التي تعمل بها الجبهة الوطنية الرواندية، وهي التي يمكن وصفها على انها " التنمية مقابل الاستبداد " أو "الخبز مقابل الحرية"، كما تحاول هذه الدراسة

تجادل هذه الدراسة بأنه على الرغم من ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية في رواندا بعد جريمة الإبادة الجماعية ، الا أن ذلك لم يتم في فضاء من الحرية والديمقراطية لكن تحت حكم سلطوي ومستبد بقيادة الجبهة الوطنية الرواندية التي تتبع منهج " الخبز مقابل الحرية " .

أن تجيب على سؤال رئيسي وهو : هل تقوم الجبهة الوطنية الرواندية بصفتها الحزب الحاكم في البلد بفرض قبضتها على الحكم بذريعة التنمية وغيرها من الوسائل مقابل تقويض الحريات السياسية. يعتمد الباحث على المنهج السوسيو تاريخي من أجل استعراض التاريخ الاجتماعي والسياسي لدولة رواندا في سبيل الوصول الى فرضية مستمدة من الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد . وفي ضوء تحليل التجربة الرواندية تحاول هذه الدراسة إسقاط التجربة على كل من سوريا واليمن، من أجل ببعض الدروس المستفادة فيما يتعلق في الحالتين، مع قياس مدى إمكانية تطبيق هذا النموذج على البلدين.

قدمت ماتفيس (2015) دراسة مقارنة بين رواندا واثيوبيا وتحاول عرض نظرية عن السلطوية التنموية كسياسة جديدة يتم انتهاجها في دول افريقيا وجادلت بأنها دول تقدم الاشغال العامة والخدمات الهامة في حين تمارس السيطرة على كافة جوانب المجتمع. حيث خلصت ماتفيس لحقائق مثيرة للاهتمام، الا أنها لم تناقش مفهوم التنمية السلطوية في رواندا بالشكل الكافي حيث اكتفت بشواهد حية قدمتها من خلال المقابلات التي قامت بها، دون أن تتطرق الى طبيعة الوسائل التي تتبعها الجبهة الوطنية الرواندية. وقام ريبيد (1996) بتقديم دراسة حول المنفى والإصلاح وصعود الجبهة الوطنية الرواندية، حيث ناقش فيها قضية اللاجئين الروانديين والجزء المنفي منهم في ظل الحكومات الرواندية المتعاقبة، وكذلك الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة الرواندية، دون أن يناقش ما هي تبعيات هذه الإصلاحات، ولم يتطرق الى كونها تقوم بالتأسيس لحكم استبدادي وينظر اليها بطريقة إيجابية حيث ان الحكومة تقوم بالإصلاحات بغض النظر عن النهج الاستبدادي بموازاة تلك الإصلاحات. وقدم سانجرا (1994) أطروحة تحاول شرح الصراع الواقع في رواندا من ناحية تاريخية دون الحديث عن الجبهة الوطنية الرواندية ودورها السياسي في الصراع أو الانتهاكات التي قامت بها. وتتناول بورديكوكفا (2011) في دراستها مخيمات الانغاندو ونشأتها والطريقة التي تعمل بها من اجل بناء الأمة والفئة المستهدفة والاستلهاام من العادات والتقاليد في رواندا ، وطبيعة المخيمات كوضع اجتماعي في رواندا المعاصرة. مجمل الدراسات السابقة تقوم إما بتقديم فهم أو تصور عام لماهية الصراع الذي كان قائم في رواندا والذي أدى الى جريمة الإبادة الجماعية، أو تقوم بالتركيز على التنمية الاقتصادية في رواندا وتطور الحريات الاقتصادية فيها، كما أن معظم الدراسات تناولت الحالة الرواندية إما دراسات قديمة أو دراسات لم تركز على النظام السياسي الحاكم في رواندا، أو على الأساليب التي يتبعها في نظام حكمه، ولم تعالج مسألة الحكم السلطوي الذي تتبعه الجبهة. وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول سد الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة التي درست رواندا.

لمحة تاريخية عن رواندا :

يستعرض هذا الجزء المراحل التاريخية لدولة رواندا من أجل توضيح طبيعة الانقسام داخل المجتمع الرواندي. قبل فترة الاستعمار كانت رواندا تنقسم الى طبقتين اجتماعيتين وهما: الطبقة الحاكمة من أبناء عرق التوتوسي، والطبقة الدنيا من أبناء عرق الهوتو، وكان النظام السائد هو النظام العشائري، حيث كانت عشيرة التوتوسي المعروفة باسم "ناينغينيا" العشيرة الأقوى والمسيطرة على مناحي الحياة آنذاك. في أواخر خمسينات القرن الماضي، ومع موجة إنهاء الاستعمار، وضعت رواندا تحت الإدارة البلجيكية، وفي عام 1959 اندلعت "ثورة فلاحي الهوتو" أو "الثورة الاجتماعية" نتيجة لأحداث العنف آنذاك، واستمرت حتى عام 1961، وهاجر على إثرها العديد من أبناء التوتوسي الى الدول المجاورة (الأمم المتحدة، د.ت).

عام 1962، نالت رواندا استقلالها وسيطر أبناء الهوتو على السلطة منذ الاستقلال. وعلى الجبهة المقابلة كان أبناء التوتوسي ينظمون أنفسهم في الدول المجاورة مثل تنزانيا وزائير، لكي يستردوا مواقعهم السابقة في رواندا، وفي الفترة الممتدة بين 1962-1967، قام الهوتو بالعديد من عمليات القتل الانتقامية لأعداد كبيرة من التوتوسي مما خلف أيضاً موجة كبيرة وجديدة من اللاجئين. وبحلول الثمانينيات كان هناك ما يقارب نصف مليون رواندي قد لجأوا الى الدول المجاورة مثل أوغندا وزائير وتنزانيا وغيرها من الدول، وبعد أن وافقت الحكومة الرواندية التي كانت متمثلة بحركة الديمقراطية والتنمية، تحت رئاسة "جوفنال هباريتانا" آنذاك، عام 1983 على إعادة توطين أكثر من 30 الف لاجئ (سانجرا، 1994)، وصرحت الحكومة بعدها بأنها لن تسمح بعودة عدد كبير من اللاجئين بسبب عدم قدرة البلاد على تحمل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين.

في نهاية الثمانيات تأسست الجبهة الوطنية الرواندية في أوغندا بوصفها حركة سياسية وعسكرية ذات أهداف معلنة تتمثل في تأمين عودة الروانديين المنفيين الى البلاد وإعادة تشكيل الحكومة الرواندية، وكان غالبية أعضاء الجبهة من قبيلة التوتوسي الذين خرجوا من رواندا وهم أصحاب خلفية عسكرية وتقلد أغلبهم مناصب قيادية، وضمت الجبهة عدد قليل من قبيلة الهوتو، وفي بداية التسعينيات شنت الجبهة هجوماً كبيراً على رواندا منطلقاً من أوغندا بقوة متكونة من 7 الاف مقاتل.

في عام 1993 تم التوقيع على اتفاقية سلام في "أروشا" بعد جهود من منظمة الوحدة الافريقية وحكومات البلدان المجاورة، إذ وضع هذا الاتفاق حداً للصراع بين الحكومة المتمثلة بالهوتو والجبهة الوطنية الرواندية المعارضة المتمثلة بالتوتوسي (الأمم المتحدة، د.ت). في عام 1994 اشتعل الصراع مجدداً بعد مصرع الرئيسيين الرواندي والبوروندي على متن طائرة كانت تقل الرئيسيين "جوفينال هباريماننا" ونظيره "سبيريان نتارياميرا" وعدداً من كبار مسؤولي البلدين. انفجرت الطائرة بعد إطلاق صواريخ أرض جو

باتجاهها خلال هبوطها في مطار كيغالي (الأمم المتحدة، د.ت)، وهو الذي أدى الى مذابح ضد قبيلة التوتسي وقدر عدد القتلى بمليون نسمة وكان القتل يتم على الهوية.

في أعقاب هذه الإبادة أذن مجلس الأمن الذي كان تحت القيادة الفرنسية بالقيام بمهمة إنسانية وأطلق عليها اسم "توركواز"، وتركزت العملية الإنسانية في جنوب شرق رواندا. فيما بعد وجهت اتهامات لهذه الحملة بأنها ساعدت الجنود والمسؤولين والمليشيات الضالعة في عمليات القتل الجماعي بالهروب من المناطق الخاضعة تحت سيطرتها (الأمم المتحدة، د.ت).

بعد استعراض المحطات التاريخية الحاسمة في تاريخ رواندا، تعرض الدراسة تاريخ الجبهة الوطنية الرواندية بصفتها اللاعب الرئيسي في التحول ما بعد جريمة الإبادة الجماعية، من دولة عانت من الحرب أهلية الى دولة يمكن اعتبارها نموذجاً "ريادياً" من الناحية الاقتصادية، وفي نفس الوقت كان يتم التأسيس لحكم استبدادي من قبل الجبهة الوطنية الرواندية. وتناقش الدراسة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي قامت بها الجبهة الرواندية، وتتطرق الى قانون "ايدولوجية الإبادة الجماعية" الذي تم تأسيسه واستغلاله لأهداف سياسية ومنها اقضاء الخصوم السياسيين وذلك عن طريق محاكم الغاتشاتشا. أيضاً؛ تقوم الدراسة بشرح مضمون مخيمات الانغاندو التي تم إعدادها من اجل بناء هوية وطنية واحدة تحت رعاية الجبهة الوطنية الرواندية وخلق حالة من الرقابة الذاتية لدى المجتمع لكي لا يتم الخروج عن هذه الهوية الجماعية. وأخيراً تقوم الدراسة بقياس مدى احتمالية انطباق العدالة الانتقالية التي تمت في رواندا على كل من سوريا واليمن.

الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) الاقتصاد والاستعداد:

بدأت تتشكل ملامح الجبهة الوطنية الرواندية في المنفى حيث سعى الروانديين لتشكيل العديد من الأحزاب التي تساعدهم على الاندماج في المجتمعات التي لجأوا اليها، لكن اثبتت هذه الاستراتيجية فشلها بسبب اضطهاد شعوب البلدان المضيضة للاجئين الروانديين. ومن هنا ظهر دور الجبهة الوطنية الرواندية وجناحها العسكري جيش الدفاع الرواندي (RDF)، في التأسيس لإعادة المنفيين الروانديين الى بلادهم (رييد، 1996)، حيث كان أول عمل علني قامت به الجبهة الوطنية الرواندية هو غزواً مسلحاً عام 1990. وشكل هذا الحدث أبرز عمليات الجناح العسكري لها، وعلى مدى ال 30 عام التي تم التخطيط لها في شرق ووسط افريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، وحاولت الجبهة أيضاً ألا تعمل في اطار أحادي الإثنية بل حرصت على استقطاب أكبر عدد ممكن من قبيلة الهوتو المعروفين الى صفوفها (رييد، 1996).

في عام 1993 دخلت قوات الجبهة الوطنية الرواندية الى كيغالي التي تقع وسط البلاد، وكان قادة الجبهة الوطنية على علم وادراك بالاستعدادات التي كانت تحصل من أجل القيام بحملة التطهير العرقي للتوتسي، وكنتيجة لتلك المعلومات حرصت الجبهة على حماية الشخصيات المهمة من الهوتو التي كانت تعتبر في صفهم لكي لا يتعرضوا للاستهداف من قبل التوتسي، وعندما بدأ القتل في كيغالي وأماكن أخرى، حذرت الجبهة الوطنية الرواندية على الفور من انها ستشارك في القتال ما لم تتوقف المذبحة وتم تجاهل التحذير مما أدى الى خروج جنود الجبهة الوطنية الرواندية الى الميدان (رييد، 1996).

مع استمرار عمليات القتل كما ذكر مسبقاً، سمح مجلس الأمن بنشر قوات حفظ السلام بقيادة فرنسا، وتم الدفع نحو زيادة أعداد قوات حفظ السلام، الا أن الجبهة الوطنية رفضت الدفع بالمزيد من تلك القوات بسبب تخوفهم من قيامهم بتقويض نصرهم أو بتقوية الحكومة وحمايتها. وبحلول عام 1994 أوقفت الجبهة الوطنية الرواندية حملة الإبادة الجماعية وهزمت السلطات المدنية والعسكرية المسؤولة عن هذه الحملة، ومنعت استمرارها (رييد، 1996). وكنتيجة لهذه الأحداث، وصلت الجبهة الوطنية الى الحكم عام 2000، بعد أن قام البرلمان بتزكية زعيم الجبهة الوطنية الرواندية بول كاغامي لرئاسة رواندا.

بعد التعريف بنشأة وتاريخ الجبهة الوطنية الرواندية ودورها في إعادة المنفيين ووقف حملة الإبادة الجماعية، ننتقل الآن الى كيفية وصولها الى الحكم وكيف ساهمت ايضاً في عمليات القتل وارتكاب انتهاكات حقوق الانسان. وفقاً لتقرير صادر عن ال " Human Rights Watch" و "لجنة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا"، ارتكبت الجبهة الوطنية العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي الفترة الممتدة بين عامي 1990-1993، ارتكبت جنود الجبهة الوطنية جرائم قتل ضد المدنيين وجرائم نهب واختطاف في شمال شرق رواندا، وهاجموا مشافي ومخيمات النازحين وأجبروا سكان المنطقة الحدودية على الإخلاء القسري إما الى أوغندا أو الى مخيمات النزوح. وبينما أقرت الجبهة الانفتاح والالتزام بحقوق الإنسان، أعاققت التحقيق الذي أجرته اللجنة الدولية وجعلت الأمر مستحيلاً على أعضاء اللجنة التحدث بحرية وسرية مع الشهود، واكتفت اللجنة بالمعلومات التي حصلت عليها من ضحايا الانتهاكات الذين لجأوا الى معسكرات في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة وليست الجبهة. بالإضافة الى أنها سيطرت على المعلومات وأحكمت قبضتها على الأجانب العاملين أو المسافرين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ومنعت الصحفيين وعمال الإغاثة من السفر الى الأراضي الخاضعة لسيطرتها إلا بصحبة "مرشدين" مُعينين من قبلها.

في عام 2008 و بعد انتهاء حملة الإبادة الجماعية في رواندا تم استحداث قانون جريمة "ايولوجية الإبادة الجماعية"، إذ يهدف هذا القانون بحسب النص الى منع الجرائم التي تتعلق بأيدولوجية تحت او تحرض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويعرف

القانون ايدولوجية الإبادة الجماعية على "انها مجموعة الأفكار التي تتمثل في السلوك أو الخطابات أو الوثائق وغيرها من التصرفات التي تهدف الى الإبادة الجماعية أو تعرض الآخرين على إبادة الأفراد بناءً على العرق أو الأصل أو الجنسية أو المنطقة ... الخ" وقد تصل العقوبة وفقاً لهذا القانون الى السجن مدى الحياة (قانون الإبادة الجماعية، 2008). تم استغلال هذا القانون ليحقق مصالح قادة الجبهة الرواندية المتمثلة في البقاء في الحكم وإقصاء الخصوم السياسيين، وفي انتخابات 2010 تم اعتقال فيكتوريا إنغابير المرشحة الرئاسية ورئيسة حزب FDU-Inkingi المعارض بحجة أنها انتهكت قانون "أيدولوجية الإبادة الجماعية"، حيث أُلقت خطاب في موقع تذكاري للإبادة الجماعية ودعت فيه للمصالحة بين قبيلتي الهوتو والتوتسي (ماتفيس، 2015)، وحكم عليها عام 2012 بثمانية أعوام سجن، حيث تم توجيه ستة تهمة لها، ثلاثة متعلقة بالإرهاب وثلاثة منها متعلقة بقانون "أيدولوجية الإبادة الجماعية" وتم اسقاط تهمتين ومحاكمتها بأربعة جرائم (هيومن رايتس ووتش، 2012).

في عام 2001 بدأت الحكومة الرواندية في تنفيذ نظام العدالة التشاركية، المعروفة باسم "غاتشاتشا" للتصدي للكلم الهائل من القضايا، وتمت محاكمات متفرقة على 12 ألف محكمة مجتمعية (الواشنطن بوست، 2017)، لإجراء المحاكمات للمشتبه فيهم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وعلى جميع الأفعال ذات الصلة ما عدا التخطيط للإبادة الجماعية أو الاغتصاب، حيث مثل حوالي اثنان مليون شخص امام هذه المحاكم، وتم إدانة ما يصل الى حوالي 65% من مجموع القضايا (بي بي سي، 2012)، وأصدرت أحكام بالسجن لفترات طويلة وبالأشغال الشاقة، وبرأت آخرين وتم اطلاق سراحهم وارسالهم للمساهمة في إعادة بناء المجتمع .

تم توجيه العديد من الانتقادات الى محاكم "الغاتشاتشا" منها ان الكثير من القضاة يفتقرون الى المؤهلات القانونية، وايضاً اتهمت هذه المحاكم بأنها مسيسة ولم تقم بالدور المناط بها للوصول الى المصالحة المجتمعية وإعادة رتق النسيج الاجتماعي وانها ساهمت في ترسيخ النظام الحاكم (الجبهة الوطنية الرواندية)، حيث يقدم كتاب انورداها تاشكرافراتي (2017) "الاستثمار في الحكم الاستبدادي : العقوبة والمحسوبية في محاكم غاتشاتشا في رواندا لجرائم الإبادة الجماعية " نظرة تفصيلية على الطرق التي استخدم فيها الحزب الحاكم في رواندا من اجل بناء شرعيته الخاصة وان عمل هذا المحاكم كان اكثر سياسي وأقل إصلاحي".

تم استغلال هذه المحاكم من قبل الجبهة الوطنية الرواندية لإقصاء الخصوم السياسيين على غرار قانون "أيدولوجية الإبادة الجماعية" حيث قامت الجبهة باستغلال هذه المحكمة لإزاحة الرئيس "بيزيمنغو" واحالته الى المحاكمة بذريعة الفساد ومخالفة

توجه المصالحة الوطنية القاضي بنبذ أيولوجيا التفرقة العرقية وتم الحكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة، ومن ثم انتُخب كاغامي وهو زعيم الحرب الرواندية من قبيلة التوتسي وهو الذي قاد الجبهة الوطنية للانتصار على نظام الهوتو في مجازر الإبادة الجماعية، فاز كاغامي في الانتخابات الرئاسية في رواندا، في الأعوام 2003، 2010، 2017، وقام في عام 2015 بتعديل الدستور من أجل أن يتسنى له البقاء في السلطة ثلاث فترات إضافية تنتهي عام 2034 (الجزيرة، 2016). يمكن الاستنتاج بأن النظام استخدم أو استغل هذه المحاكم كأداة لشرعنة حكومته ما بعد الإبادة الجماعية وأنها ساعدت في تعزيز قوة الجبهة الوطنية مما سمح لها بأن تصبح نظاماً شمولياً استبدادياً دون منافس .

أنشأت الحكومة معسكرات "الانغاندو" كما تقول بأنها إحياء وتحديث للتقاليد الرواندية، وأطلق عليها العديد من المسميات والأوصاف، فهناك من يسميها "معسكرات إعادة التعليم" أو "معسكرات التعليم المدني" أو "معسكرات الوعي السياسي" (بورديكوكفا، 2011)، وادعت الحكومة بأن هذه المعسكرات نسخة محدثة من التقاليد الرواندية، ويقضي الأفراد في هذه المعسكرات مدة تتراوح ما بين 3 إلى 8 أسابيع، وتشمل هذه المعسكرات تمارين صباحية مبكرة ومحاضرات من المسؤولين الحكوميين وتدريبات عسكرية أو تمرينات وأغاني وطنية في المساء (بورديكوكفا، 2011). واستهدفت هذه المعسكرات شرائح مختلفة من السكان منهم مقاتلون سابقون وقادة الحكومات المحلية وكان الحضور إلزامي للطلبة الذين يرغبون بالالتحاق بالجامعة (ماتفيس، 2015).

يعتبر كلٌّ من محاكم الغاتشاتشا ومعسكرات الانغاندو وسائل لتمكين الجبهة الوطنية من أجل الاستمرار والتفرد في الحكم، وبررت الحكومة هذه المعسكرات بالقول أن هناك تهديد ناشئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المحلية المعارضة وهذا ما يتطلب أن تواجه الدولة تلك التهديدات من خلال تلك المعسكرات .

واجهت هذه المعسكرات انتقادات بسبب أنها تقوم بالتأسيس لهوية جمعية رواندية واحدة ولا تقبل التعددية، وكما ورد في دراسة هيلاري ماتفيس والتي أجرت مقابلات مع مسؤولين في الحكومة الرواندية الذين برروا هذه المعسكرات هي "لإنشاء هوية وطنية"، وورد في دراستها بأن أحد المشاركين في هذه المعسكرات قال لها " بأن بعض الغرباء يقولون بأن الانغاندو هي وسيلة لجذب الشباب الى الجبهة الوطنية الرواندية ... لكن اذا كنت تشعر بهذه الطريقة في هذا البلد، فيجب عليك التزام الصمت "، وهذا يبرز الدور التي اتبعته هذه المعسكرات وهو التأسيس لحكم بزعامة الجبهة الوطنية الرواندية دون منازع او منافس لها على السلطة .

احتمالية العدالة الانتقالية ... بين سوريا واليمن :

بعد الاطلاع على النموذج الرواندي واستعراض العدالة الانتقالية التي قامت بها الجبهة الوطنية الرواندية، يمكن أن نقوم بإسقاط هذه التجربة على كل من سوريا واليمن وقياس مدى إمكانية تطبيق العدالة الانتقالية في كلتا الدولتين أو إمكانية إيجاد حركة وطنية تُحل الاستقرار والسلام على البلدين، حيث بدأت الاحتجاجات في كل من سوريا واليمن عام 2011 ضمن احتجاجات أُطلق عليها لاحقاً " الربيع العربي "، بدأت كلتا الحالتين على خطى مصر وتونس، وبدأت بالاحتجاجات الشعبية التي طالبت بإسقاط أنظمة هذه الدول، وسرعان ما تحولت كل من سوريا واليمن الى ساحة حرب وصراع نفوذ في المنطقة بين كل من السعودية وحلفاؤها وإيران وحلفاؤها.

سوريا :

قامت الثورة السورية في البداية رداً على سياسات القمع التي ينتهجها النظام السوري، وطالب الشعب السوري بإسقاط النظام، وتدرجياً تسلحت المعارضة السورية، وتحولت سوريا الى ساحة معركة تسعى الدول الكبرى من خلالها الى تثبيت حليفها في الحكم او إنجاحه في إزالة الحكم، الى جانب ظهور تنظيمات إسلامية متطرفة مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة حاربت كل الأطراف واحتربت فيما بينها فبدت معادلة الصراع السورية أشد تعقيداً. لا يزال الصراع قائماً حتى يومنا هذا، وفي هذا المحور تحاول الدراسة قياس مدى إمكانية استحداث جبهة وطنية سورية أو مدى قابلية تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا.

كان هناك مساعي من أجل إحلال المصالحة بين النظام والعديد من المدن السورية التي عارضت النظام، إلا أن هذه المساعي لم تهدف للمصالحة من أجل المصالحة فقط، ففي هذه المساعي أيضاً كان هناك صراع نفوذ بين روسيا وإيران، فدعمت روسيا المصالحة بهدف التقليل من التأثير الإيراني على الجيش السوري، فقامت بإنشاء الفيلق الخامس والسادس في الفترة الممتدة بين عامي 2016 و 2018، وجندت فيها جماعات مسلحة متنوعة ضمت في صفوفها المتمردين على النظام السوري ومنشقين عن الجيش تم العفو عنهم، كان ذلك كله تحت سيطرة روسية من أجل تقليص التأثير الإيراني على الميليشيات الموالية للحكومة والجيش السوري (مركز كارنيغي ، 2020)، ويختلف النهج الروسي عن النهج الإيراني، فروسيا تسعى لتعزيز قوة الجيش السوري من أجل

تقوية مؤسسات الدولة السورية في مقابل كونها تتبع لسياساتها، على عكس النهج الإيراني الذي لا يسعى لتقوية مؤسسات الدولة السورية بل يسعى لخلق ميليشيات موالية للنظام لكنها تابعة لها.

تختلف طبيعة الصراع الرواندي عن الصراع السوري، فالصراع الرواندي قام على أساس اثني، إلا أن الصراع السوري قام على أساس سياسي وهو المطالبة بإسقاط النظام، وفي الحالة الرواندية كان تدخل الأطراف الخارجية شبه معدوم، وذلك على العكس من الاقتتال السوري الذي يتخلله الكثير من الأطراف الخارجية مثل روسيا وحزب الله وتركيا .. الخ، وفي الحالة الرواندية كان هناك طرفين للنزاع فقط وهم الهوتو والتوتسي، أما في سوريا بدأ الصراع بين المعارضة والنظام ومن ثم تحول الى صراع أيديولوجي طائفي مع مطامح لدول كبرى في الإقليم والعالم تسعى لبيسط نفوذها في المنطقة.

بناءً على ما تم ذكره فإن إمكانية صعود جبهة وطنية أو تحقيق عدالة انتقالية في سوريا على غرار الحالة الرواندية يعد هدفاً صعب المنال، وذلك لأن النظام السوري لم يحرك أي خطوة في هذا الاتجاه بصورة فردية وأن مجمل التحركات في هذا الاتجاه كان مدعومة من روسيا، وفي حال تفكير النظام في السعي نحو العدالة الانتقالية فإن ذلك يتطلب في بداياته إقرار معايير تشريعية، أي توفير الأجواء القانونية والدستورية والشعبية المناسبة، وهو ما لم يتم تنفيذه من قبل النظام السوري. وبسبب أن الاقتتال السوري لم ينتهِ بعد فلا يمكن الحديث عن عدالة انتقالية الا بتوقف القتال، لأن أطراف الصراع لم تبدي أي توجه نحو العدالة الانتقالية او لتأسيس جبهة وطنية لإنهاء الصراع، ولأن كل أطراف الصراع تسعى لتحقيق أجندتها السياسية بعيداً عن خسارة مصالحها.

اليمن:

بعد تصاعد الاحتجاجات في كل من مصر وتونس، ضربت اليمن موعداً مع هذه الاحتجاجات ضد الجوع والفقر والاستبداد الذي كان يشوب البلاد في فترة حكم علي عبدالله صالح، الذي حكم اليمن لمدة 33 عام، وعمت الفوضى في اليمن على اثر هذه الاحتجاجات، مما دفع مجلس التعاون الخليجي لتقديم مبادرة لحل الازمة الحاصلة في اليمن. قُدمت المبادرة لعلي عبدالله صالح، وكانت توفر له الحصانة مقابل الاستقالة من السلطة، وأن يتم نقل السلطة الى نائبه عبد ربه منصور هادي.

مع بداية الثورة اليمنية كانت هناك محاولة اغتيال لعلي عبدالله صالح في مسجد القصر الرئاسي، وأصيب على إثرها مما استدعى سفره للسعودية للعلاج، عاد بعدها صالح الى اليمن رافضاً التوقيع على المبادرة الخليجية أو الاستقالة، ولكن مع استمرار

الضغوط المحلية والدولية عليه، وافق صالح بتاريخ 27 فبراير 2012 على المبادرة وتنحي من منصبه متنازلاً لعبد ربه منصور هادي (الجزيرة، 2014). نجح الأخير في الفوز بالانتخابات لمنصب الرئيس الانتقالي في اليمن لفترة مدتها سنتان. وفور وصوله الى سدة الحكم قام بتفكيك وحدات في الجيش اليمني كانت موالية للرئيس السابق. وصرح بأنه يسعى لإعادة بناء الجيش اليمني بحيث لا يتدخل في الصراعات السياسية (الجزيرة، ب2014). وعمل على تنفيذ المبادرة الخليجية للمساعدة في تحقيق العدالة الانتقالية في اليمن، الا أنه استقال لاحقاً عام 2015 بسبب سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء (بي بي سي عربي 2015)، وذلك بالتحالف مع علي عبدالله صالح بمساعدة من حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتبع له.

انطلقت عملية عاصفة الحزم في مارس عام 2015 بقيادة المملكة العربية السعودية فيما بدا حينها استجابة لمطالبة عبد ربه منصور هادي "من اجل حماية اليمن وشعبه" لكن العملية حملت مآرب أخرى منها مواجهة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح. وفي أواخر شهر ابريل أعلن المسؤول السعودي عن انتهاء عملية عاصفة الحزم والبدء بحملة "إعادة الامل"، التي كما أورد في مقابلة مع قناة الجزيرة بأنها تنطوي على شق سياسي تقوم به الحكومة اليمنية الشرعية (بقيادة عبد ربه منصور هادي)، وشق عسكري يتمثل في ردع ومنع عمليات وتحركات جماعة الحوثي (الجزيرة، 2015).

أصبح هناك تحالف بين علي عبد الله صالح الذي كان يُصنف على أنه حليف للسعودية مع الحوثيين الذين يتبعون لإيران، وتحالف سعودي مع الرئيس عبد ربه منصور هادي، ضد كل من علي عبدالله صالح والقوات التابعة له وضد الحوثيين، ومن ثم انقلب علي عبدالله صالح والقوات الموالية له لمحاربة الحوثيين وكافة الأطراف، مما تبعه مقتل علي عبدالله صالح على يد الحوثيين الذي كان يقاتل معهم حنبأ الى جنب قبل أسبوع من مقتله، وذلك بسبب مناداته " لفتح صفحة جديدة " مع التحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين (بي بي سي ، 2017).

شهدت اليمن العديد من المبادرات التي تتضمن مساعٍ لإنهاء الأزمة الحاصلة في البلاد منها المبادرة الخليجية المعدلة واتفاق ستوكهولم وكان آخرها اتفاق الرياض الذي فشل بعد إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي إقامة إدارة حكم ذاتي (بي بي سي عربي، 2020)، فشلت مجمل التفاهات والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها من قبل أطراف النزاع في اليمن، ويعود السبب في ذلك بأن الصراع في اليمن نشأ وبدأ على المستوى المحلي، إلا أنه تحول فيما بعد الى صراع إقليمي، بين كل من السعودية وحلفاؤها وإيران وحلفاؤها من أجل بسط نفوذهم في المنطقة. إن الصراع اليمني معقد ومركب بشكل كبير ولا يمكن التوجه الى عدالة انتقالية أو إيجاد جهة وطنية تساعد في إحلال الأمن والسلم في اليمن إلا إذا انسحبت أطراف الصراع الخارجية، لأنه لا يمكن للسعودية التي

تقود الحرب ضد الحوثيين أن ترعى المصالحة، ويجب أن يقوم الشعب اليمني بالانتفاضة على أطراف النزاع المحلي، والمطالبة بإجراء عدالة انتقالية تحقق الامن والاستقرار في البلاد. لا تختلف الحالة اليمنية عن الحالة السورية كثيراً، فصراع المصالح بين القوى الاقليمية لا يختلف كثيراً عن سوريا. والصراع اليمني بدأ سياسياً أيضاً إلا أنه تحول فيما بعد الى صراع طائفي وأيديولوجي. ولا يزال صراع المصالح من أجل خلق نظام يحقق نظام عدالة انتقالية لكن في الوقت نفسه يكون موالياً للسعودية أو إيران .

الخاتمة:

جادلت هذه الدراسة في البداية بأنه وعلى الرغم من الدلالات الرقمية للاقتصاد الرواندي الذي يعيش حالة من التنمية والانتعاش، تم تصنيف الحالة الرواندية على انها نموذجاً للخروج من حالة الإبادة الجماعية الى التنمية الاقتصادية، إلا أنه كان في الحقيقة يتم التأسيس لحكم استبدادي في مقابل هذه التنمية الاقتصادية، فاتبعت الجبهة الوطنية الرواندية أسلوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها في المقابل قامت بمصادرة الحريات والديمقراطية، والتأسيس لحكم سلطوي شمولي من خلال منظومة قانونية اقصائية، متمثلة بقانون "ايدولوجية الإبادة الجماعية"، وغيرها من الأدوات التي استخدمتها الجبهة الوطنية مما ساعد في التأسيس لمناخ غير ملائم لتطور الحياة السياسية والتداول السلمي للسلطة وتعددية الأحزاب واحترام حرية التعبير عن الرأي، وفرض لون وهوية واحدة على المجتمع ككل مما ساعد الجبهة في تحقيق توجهها في ترسيخ فكرة " الخبز مقابل الحرية "، وتم مقارنة نموذج العدالة الانتقالية في رواندا الذي قادته الجبهة الوطنية الرواندية على كل من الحالة السورية واليمنية، وتوصلت الدراسة الى أنه يصعب تطبيق النموذج الرواندي في العدالة الانتقالية، أو إيجاد جهة وطنية في كل من سوريا واليمن، بسبب أن الصراع في البلدين مركب ومعقد ويتخلله العديد من أطراف الصراع، ولا يقتصر على كونه اقتتال داخلي، بل صراع على النفوذ سواء من قبل الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة أو من القوى الدولية.

المراجع

الدراسات :

- B.A, Snagara (1994). UNDERSTANDING THE PRESENT CONFLICT IN RWANDA , RSP documentation Centre.

- Reed, W. C. (1996). Exile, reform, and the rise of the Rwandan patriotic front. *The Journal of Modern African Studies*, 34(3), 479-501.
- Matfess, H. (2015). Rwanda and Ethiopia: Developmental authoritarianism and the new politics of African strong men. *African Studies Review*, 58(2), 181-204.
- Purdeková, A. (2011). Rwanda's Ingando camps: Liminality and the reproduction of power. Refugee Studies Centre, 8.

المواقع الالكترونية :

Human Rights Watch, (N/D). THE RWANDAN PATRIOTIC FRONT , Human Rights Watch (

<https://www.hrw.org>)

LAW N°18/2008 OF 23/07/2008 RELATING TO THE PUNISHMENT OF THE CRIME OF GENOCIDE

IDEOLOGY (<https://www.refworld.org>)

Human Rights Watch, (2012). Rwanda: Eight-Year Sentence for Opposition Leader (

<https://www.hrw.org>)

BBC, (2012). Rwanda "gacaca" genocide courts finish work (<https://www.bbc.com>)

Washington Post, (2017). Rwanda's gacaca courts are hailed as a post-genocide success. The reality is more complicated (<https://www.washingtonpost.com>)

Freedom house Report, (2019). (<https://freedomhouse.org>)

(<https://www.un.org>) برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية في رواندا والأمم المتحدة ، رواندا : تاريخ موجز للبلد

الجزيرة (2016)، بول كاغامي .. زعيم حرب أصبح رئيس دولة (<https://www.aljazeera.net/encyclopedia>)

الجزيرة (2014ب). عبد ربه منصور هادي ، (<https://www.aljazeera.net/encyc>)

بي بي سي عربي (2015). استقالة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، (<https://www.bbc.com/arabic/middle>) ،

الجزيرة (2015). إعادة الأمل، (<https://www.aljazeera.net/encycl>) ،

حليبينيكوف أليكسي (2020). "روسيا والإصلاح العسكري السوري: التحديات والفرص- [carnegie-mec.org/2020/03/26/ar](https://www.carnegie-mec.org/2020/03/26/ar) .,

pub-81213.

بي بي سي عربي (2017) علي عبدالله صالح والتحالف القاتل. www.bbc.com/arabic/middleeast-42225535 ,

الجزيرة(2014أ). "علي عبد الله صالح".*الجزيرة نت*.bit.ly/2U0UvUD ,
الجزيرة (2015). "عاصفة الحزم".*الجزيرة نت*.bit.ly/3gCro3A
الجزيرة (2012). "هادي رئيسا انتقاليا لليمن".*الجزيرة نت*.bit.ly/2yYEcAw ,